العبدالله: معرض الكويت للكتاب علامة مميزة للمشهد الثقافي الكويتي

6

الغانم يستقبل وفد الجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي

الغانم يستقبل في مكتبه وفد الجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في مكتبه وفد الجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي (ناتو) وذلك بمناسبة زيارته للبلاد.

وجرى خلال اللقاء تأكيد أهمية تعزيز التواصل البرلماني بين الشعوب لخدمة القضايا الإنسانية والمساهمة في حفظ أمن واستقرار دول المنطقة والعالم.

كما تطرق اللقاء إلى عدد من القضايا والمواضيع ذات الاهتمام المشترك وآخر تطورات الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية.

وحضر اللقاء أمين سر مجلس الأمة النائب د.عودة الرويعي والنائبان خلف دميثير العنزي ود.خليل عبدالله أبل.

طالبوا بتطبيق الغرامات المالية

«فيتو» نيابي على قرار حجز السيارات المخالفة

ربيع سكر

انتقد عدد من النواب تطبيق وزارة الداخلية لقرار سحب المركبات بسبب مخالفة عدم ربط حزام الأمان او التحدث في الهاتف، وأكدوا انه يمكن تشديد عقوبة الغرامة وليس حجز المركبة وطالب النواب بوقف العمل بقرار حجز السيارات.

ووجه النائب د. وليد الطبطبائي سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح استفسر فيه ان كانت وزارة الداخلية قد درست ايجابيات وسلبيات قرار حجز المركبات المخالفة.

وقال النائب ناصر الدوسري: التسرع في سحب سيارات المواطنين قبل التدرج في العقوبة هو إجراء يجب العودة عنه، ونطالب بإعادة النظر في هذا الإجراء ودراسته من جديد.

وقال النائب سعد الخنفور: ليس هناك داع لحجز المركبة ومن المفترض استبدالها بالعقوبة المالية لتجعل الجميع يرتدع عن المخالفة.. وحجز المركبة هو تعطيل لمصالح الافراد وإرباك الحالة المعيشية للأسر. وقال النائب عسكر العنزي: نتمنى على نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية أن يعيد النظر في قرار حجز المركبات فكلنا مع تطبيق القانون لكن دون تعسف فلا يوجد داع لحجز السيارة طالما يمكن تطبيق الغرامة المالية خاصة ان سحب المركبة فيه تعطيل لمصالح المواطنين وإضرار بالتزامات الاسر الكويتية. وقال النائب خالد العتيبي: نعتبر سحب سيارات المخالفين لمدة شهرين تعسف وتضر بالمواطنين وتعطيل لمصالحهم وهناك حلول اخرى مثل زيادة الغرامة المالية فهذا الحل الأمثل للحد من المخالفات

وقال النائب محمد الدلال: الجميع مع تطبيق القانون والتشدد اتجاه مخالفات المرور، الا ان الكل ونحن معهم في ذلك يرون ان حجز السيارات على النحو الذى تم خلال الايام الماضية يعد تشددا مبالغا فيه وغير مناسب وله أضرار على الأسر الكويتية تتجاوز شخص المخالف فقط.. مطلوب من الداخلية مراجعة القرار سريعا.

وقال النائب عبدالله فهاد: كلنا مع تطبيق القانون، ولكن بلا تعسف وتنفيع ومزاجية ويجب على وزارة الداخلية مراجعة القرار بحيث تتناسب مع المخالفات حتى لاتنتقل إلى عقاب جماعي

وقال النائب محمد الحويلة: ادعو الى اعادة النظر في سحب السيارات من المخالفين لانها تعطل مصالح الناس ونعتبرها عقوبة مغلظة ويجب ان يتم تخفيفها.

ووجه النائب د. وليد الطبطبائي سؤالا برلمانيا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح حول قرار وزارة الداخلية تطبيق قرار المرور الجديد والمتضمن استخدام الهاتف النقال باليد أثناء القيادة وعدم ربط حزام الأمان لقائد المركبة والركاب في المقاعد الأمامية.

ونص السؤال على ما يأتي:فيما يخص اصدار وزارة الداخلية قرارا بتعديل بعض احكام القرار رقم 81/ 1976 الخاص باللائحة التنفيذية لقانون المرور بإضافة ثلاث بنود جديدة بأرقام (29–28–27) إلى المادة 207 من القرار المشار إليه، وقد اجاز التعديل حجز المركبة في حالة ارتكاب مخالفات استخدام الهاتف النقال باليد أثناء القيادة وعدم ربط حزام الأمان لقائد المركبة والركاب في المقاعد الأمامية.

وطالب الطبطبائي إفادته وتزويده بالآتي:

1 – هل قامت وزارة الداخلية بعمل دراسات حول آلية تطبيق القرار المشار إليه، من حيث الجوانب الإيجابية والسلبية جراء تطبيقه؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بنسخة منها ان وجدت.

2 – هل استعانت وزارة الداخلية بتجارب دول أخرى تقوم بحجز السيارات المخالفة بسبب (استخدام الهاتف النقال باليد أثناء القيادة وعدم ربط حزام الأمان لقائد المركبة والركاب في المقاعد الأمامية)، أم أن الكويت تعتبر أول دولة تقوم بتطبيق هذا القرار؟

3 – كشف بإجمالي عدد الونشات والسطحات المستعان بها المنتشرة في شوارع الكويت لتنفيذ هذا القرار، موضحا فيه الاعداد، المالك (سواء الوزارة أو شركات أو اشخاص)، واسم الشركات المالكة لها، وأصحاب هذه الشركات، وآلية التعاقد معهم.

4 – كشف بالأماكن المخصصة لحجز هذه المركبات، موضحا فيه العدد، المكان، المالك.

مبنى مجلس الامة

الشيخ خالد الجراح

عسكر يقترح منح أربعة آلاف شخص الجنسية الكويتية لعام 2018

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحا بقانون في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2018.

ونصت المواد على النحو الآتي: مادة اولى:

يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2018 وفقا لحكم البند ثالثا من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 المشار اليه بأربعة آلاف شخص.

مادة ثانية:

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

وجاءت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على النحو الآتي: تنص المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية على جواز منح الجنسية الكويتية بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية لمن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في البند ثالثا من هذه المادة على أن يحدد بقانون العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية كل سنة بالتطبيق لأحكام المادة ممن توافرت فيهم الشروط والضوابط المطلوبة وذلك بعد البحث والتدقيق الذي تقوم به الاجهزة المعنية.

وقد صدر القانون رقم 37 لسنة 2007 بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة 2007 بالتطبيق لأحكام البند الثالث من المادة الخامسة من المرسوم الاميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية.

ولما كان هذا القانون ينتهي مفعوله بنهاية ديسمبر 2007 لذلك أعد هذا القانون متضمنا في مادته الأولى النص على تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة 2018 وفقا لأحكام المادة الخامسة من المرسوم الأميري المشار إليه بأربعة آلاف شخص وذلك لتعويض العدد الذي كان من المفترض منحه الجنسية الكويتية في حال تم إقرار القانون للفترة بين نهاية 2007 ونهاية 2018.

عسكر العنزي

انتقد صفقة بيع أسهم زين

المطير: الشعب بكل طوائفه يقف صفا واحدا خلف سمو الأمير لتعزيز الجبهة الداخلية

أكد النائب محمد المطير أن الشعب الكويتي بكل أطيافه ومكوناته يثبت يوما بعد يوم وقوفه صفًا واحدا خلف صاحب السمو الأمير – حفظه الله – في كل ما من شأنه الحفاظ على الجبهة الداخلية والوحدة الوطنية في مجابهة المتغيرات من حولنا.

وقال المطير في تصريح صحافي إن الشعب الكويتي لا يتأخر لحظة بالوقوف خلف الأمير في مثل هذه الظروف.

واعتبر أن الحكومة تسير في اتجاه معاكس، فبينما نسمع سموه – حفظه الله – في كل مناسبة ومحفل يحرص ويؤكد على ضرورة الابتعاد كلية عن أسباب الخلاف والتنازع، نجد حكومتنا تسعى لذلك بكل وضوح وغرابة، وكأنها غير معنية بوصايا سمو الأمير.

وأضاف أن كل ما ترتكبه الحكومة من متناقضات وما تفعله من ممارسات غير مقبولة على جميع المستويات تبدو وكأنها لا تستحق عليه النقد، وأن على الجميع تقبله والرضا به دون أي اعتراض وإلا فسيكون المُنْتَقد لها هو الذي خالف وصايا سمو الأمير – حَفظه الله – تشددا مبالغا فيه وغير مناسب وله أضرار على الأسر الكويتية تتجاوز شخص المخالف فقط.. مطلوب من الداخلية مراجعة القرار سريعا.

وقال النائب عبدالله فهاد: كلنا مع تطبيق القانون، ولكن بلا تعسف وتنفيع ومزاجية ويجب على وزارة الداخلية مراجعة القرار بحيث تتناسب مع المخالفات حتى لاتنتقل إلى عقاب جماعي

وقال النائب محمد الحويلة: ادعو الى اعادة النظر في سحب السيارات من المخالفين لانها تعطل مصالح الناس ونعتبرها عقوبة مغلظة ويجب ان يتم تخفيفها.

ووجه النائب د. وليد الطبطبائي سؤالا برلمانيا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح حول قرار وزارة الداخلية تطبيق قرار المرور الجديد والمتضمن استخدام الهاتف النقال باليد أثناء القيادة وعدم ربط حزام الأمان لقائد المركبة والركاب في المقاعد الأمامية.

ونص السؤال على ما يأتي:فيما يخص اصدار وزارة الداخلية قرارا بتعديل بعض احكام القرار رقم 81/ 1976 الخاص باللائحة التنفيذية لقانون المرور بإضافة ثلاث بنود جديدة بأرقام (29–28–27) إلى المادة 207 من القرار المشار إليه، وقد اجاز التعديل حجز المركبة في حالة ارتكاب مخالفات استخدام الهاتف النقال باليد أثناء القيادة وعدم ربط حزام الأمان لقائد المركبة والركاب في المقاعد الأمامية.

وطالب الطبطبائي إفادته وتزويده بالآتي:

1 – هل قامت وزارة الداخلية بعمل دراسات حول آلية تطبيق القرار المشار إليه، من حيث الجوانب الإيجابية والسلبية جراء تطبيقه؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بنسخة منها ان وجدت.

2 – هل استعانت وزارة الداخلية بتجارب دول أخرى تقوم بحجز السيارات المخالفة بسبب (استخدام الهاتف النقال باليد أثناء القيادة وعدم ربط حزام الأمان لقائد المركبة والركاب في المقاعد الأمامية)، أم أن الكويت تعتبر أول دولة تقوم بتطبيق هذا القرار؟

3 – كشف بإجمالي عدد الونشات والسطحات المستعان بها المنتشرة في شوارع الكويت لتنفيذ هذا القرار، موضحا فيه الاعداد، المالك (سواء الوزارة أو شركات أو اشخاص)، واسم الشركات المالكة لها، وأصحاب هذه الشركات، وآلية التعاقد معهم.

4 – كشف بالأماكن المخصصة لحجز هذه المركبات، موضحا فيه العدد، المكان، المالك.

محمد المطير

– وليس الحكومة التي دفعته للانتقاد إبراء للذمة بسبب انعدام الرزانة والحكمة في الكثير من قراراتها، يصدق عليها المثل (رمتني بدائها وانسلت). واعتبر أن أوضح مثال على ما سبق هو هذا الكم من المتناقضات والغموض الذي يحوم حول بيع أسهم شركة زين، والتي تعد الحكومة أكبر مالك لأسهمها حيث تملك ما يقارب 30% من مجموع أسهمها.

وأشار إلى أنه رغم ذلك لا نرى إلا الصمت المريب، والتغافل العجيب من الحكومة تجاه هذا الوضع الغريب الذي يصاحب بيع سهم شركة زين. وقال إنه بينما يتم بيع أسهم الخزينة بـ 600 فلس، تباع حصة أحد الملاك الممثلين بمجلس الإدارة بـ 781 فلسا، وتأتي أمس ثالثة المعائب فيعلن عن بيع حصة لأحد الملاك ب 440 فلسا. وتساءل «هل يعقل أن يتم بيع سهم واحد في وقت واحد بثلاثة أسعار مختلفة»، والحكومة تصمت هذا الصمت المطبق وكأن الأمر لا يعنيها».

وأضاف «إذا كانت الحكومة غير قادرة على الحفاظ على استثماراتها، فكيف ستكون قادرة على الحفاظ على أموال المستثمرين عامة وصغار المستثمرين خاصة وهم الأهم في هذه المعادلة».

وتساءل هل يعتبر صمت الحكومة تطبيقا عمليّا لاستفزاز الشعب ممثلين بنوابه لحملهم قسرا على توجيه اللوم للحكومة؟ حتى ترفع الحكومة صوتها متهمة من ينتقدها بخرقه وصايا سمو الأمير، ومن ثم تدعو لحل المجلس بالحجة المعتادة، وهي عدم القدرة على التعاون مع المجلس».

وقال المطير» إنني أضع عموم الشعب الكويتي دون استثناء أمام تحمل مسؤوليته التاريخية وعدم نسيان أن من يسعى لإذكاء دائرة الخلاف وخلق أجواء التنازع هي الحكومة بمثل هذه الممارسات غير المسؤولة».

وأضاف «إنني على يقين تام أن قول الحق بحكمة، وتحت مظلة الدستور والقانون يجمع ولا يشتت، يقوي وحدة الصف ولا يضعفها، يصفي النفوس ولا يوغرها».

وأكد المطير سعيه بجد للتوفيق بين تنفيذ وصايا سمو الأمير – حفظه الله – وآلية التعامل مع تخبط الحكومة في قراراتها، وتخلفها عن أداء واجباتها بما يحقق الزيادة في الوحدة والتلاحم، ويبعد عنا الفرقة والتخاصم.

سنستمر في الضغط لإضافة شرائح جديدة مستحقة إلى قانون عافية

العتيبي: «الصحية البرلمانية» ستدفع باتجاه المقترحات التي تهم المواطن

أكد النائب خالد العتيبي عضو اللجنة الصحية أن اللجنة ستدفع باتجاه الانتهاء من تقارير المقترحات التي تهم المواطنين وتحظى باهتمام الشارع وترفعها الى مجلس الأمة للتصويت عليها.

وقال العتيبي في تصريح صحافي إنه يأتي على رأس هذه المقترحات قوانين المساعدات العامة وإنشاء المستشفيات والمراكز الصحية والتأمين الصحي على المواطنين وذلك بإضافة شرائح جديدة الى القانون حتى يغطي المستحقين والمستحقات كافة الذين هم في حاجة إلى القانون.

وزاد العتيبي: طالبنا بإضافة شرائح جديدة على قانون عافية من ضمنها زوجات المتقاعدين، الأرامل اللواتي تصرف لهن رواتب من التأمينات، أولاد المتقاعدين دون 18 عاما، ربات البيوت بأعمارهن المختلفة، ذوي الاحتياجات الخاصة، مضيفا أنه على الرغم من تحفظ وزارة الصحة على إضافة هذه الشرائح وغيرها نظرا للتكلفة المالية المرتفعة لكننا مصرون على الاستمرار في الضغط لإضافة الفئات التي تستحق الدخول ضمن مظلة القانون.

وفيما يتعلق بالأخطاء الطبية أضاف العتيبي لقد عانينا جميعا من الأخطاء الطبية التي اصبحت للأسف ظاهرة في الفترة الاخيرة بأرقامها المخيفة، ولذلك كان لزاما علينا كمشرعين أن نتوقف عند هذه الظاهرة ونعالجها في إطار قانون شامل يحاسب المخطئ ويعوض المتضرر ويحافظ على الحقوق والواجبات وعلى هذا الأساس ناقشنا مقترح قانون مزاولة مهنة الطب الذي يحتوي على باب كامل لحقوق المرضى ومن خلاله سيمنح المريض حقوقا وضمانات بداية من دخوله للمنشأة الطبية حتى خروجه منها، وسيساهم القانون المنتظر في ضمانات حقيقية للمريض بجانب تطوير الرعاية الصحية.

واعتبر العتيبي أن هناك توافقا كاملا على أغلبية مواد القانون ولكننا أجلنا التصويت على مواد المقترح حتى ننتهي من مناقشته بشكل واف بحضور ممثلي الجمعية الطبية الاجتماع المقبل، وذلك للاستشارة برأيهم وملاحظاتهم في حضور الحكومة وأعضاء اللجنة، لكي يخرج القانون بشكل متكامل ومن دون ثغرات تؤثر على تطبيقه.

خالد العتيبي

الفضالة: إحالة عدد من الوكلاء المساعدين في وزارة الصحة إلى التقاعد خطوة مستحقة

أكد النائب يوسف الفضالة أن إحالة عدد من الوكلاء المساعدين في وزارة الصحة إلى التقاعد خطوة مستحقة وإن جاءت متأخرة. وقال الفضالة في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن مجموعة كبيرة كانوا سببا رئيسيّا في فساد وزارة الصحة وهدر أموال الدولة، وقد وصلت المواجهة حول هذا الأمر إلى حد مساءلة رئيس مجلس الوزراء.

وأكد أن هذا الملف لن يغلق إلا بتطهيره كاملا مما حصل في العهد السابق، مشيرا إلى أنه عمل مع وزير الصحة بصمت على هذا الملف، وتمت معالجة أمور كثيرة ومنها العلاج السياحي خلال الفترة السابقة.

وأضاف الفضالة «استطعنا من خلال متابعتي مع الوزير تخفيض عدد حالات العلاج السياحي من 13352 الى 2927 وتوفير أكثر من 70 بالمئة على المال العام الذي كان يصرف على حالات كانت تخرج بغير استحقاق».

وذكر الفضالة أن كل من كانت له صلة بهذا الفساد موجود في النيابة اليوم فضلا عن وجود بلاغات كثيرة من هيئة مكافحة الفساد تم تحويلها إلى النيابة، وبلاغات مرتبطة بأشخاص، معربا عن أمله في ظهور نتائج التحقيقات قريبا.

وقال إن فلول هذه المجموعة المتواجدة في وزارة الصحة معروفون بالاسم وما جرى على هؤلاء القياديين سيجري عليهم، مؤكدا أن هذا الملف لن يغلق إلا بمحاسبتهم.

وشدد على أن الشمس ستشرق من جديد على وزارة الصحة وكل من أفسد سيحال للنيابة ويحاسب.

يوسف الفضالة

العازمي يسأل وزير الصحة عن البرنامج الوطني للاكتشاف المبكر لسرطان القولون

وجه النائب حمدان العازمي سؤالا الى وزير الصحة د. جمال الحربي حول البرنامج الوطني للمسح الصحي للاكتشاف المبكر لسرطان القولون.

وقال العازمي في مقدمة السؤال: اعتمد وكيل وزارة الصحة السابق الدكتور خالد السهلاوي قرارا بإنشاء برنامج وطني للمسح الصحي للاكتشاف المبكر لسرطان القولون يتبع مكتب وكيل الوزارة مباشرة.

وطالب العازمي بتزويده بالآتي:– ما الاسباب التي دعت الى إنشاء البرنامج ؟ وهل تحقق الغرض من إنشائه؟

– إحصائية توضح جهود البرنامج في الاكتشاف المبكر لسرطان القولون.

– عدد اجتماعات اللجنة المسؤولة عن البرنامج ومحاضر هذه الاجتماعات.

– كم عدد حالات الاصابة بسرطان القولون قبل وبعد إنشاء البرنامج؟

– مؤهلات ووظيفة كل من رئيس وأعضاء البرنامج والتدرج الوظيفي وسنوات الخبرة لكل منهم.

– ميزانية البرنامج ؟

– ما المزايا المالية التي يحصل عليها كل من رئيس واعضاء البرنامج ؟

– هل قام البرنامج بحملات توعوية لدعم الغرض الذي انشأ من اجله؟، اذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي بعدد هذه الحملات التوعوية واسم الشركات المنفذة لها، وصورة من العقد المبرم بينها وبين الوزارة.

حمدان العازمي